

المنعطف

جريدة يومية شاملة

المدير المسؤول: التهامي الخياري ■ رئيس التحرير: عمر الحسني ■ الثلاثاء 19 ذو الحجة 1427 الموافق 09 يناير 2007 ■ العدد: 2736

التنظيم: دهمان، ونصف ■ الإبداع القانوني: 24/96 ■ الترخيم الدولي: ISSN: 1 113-707X ■ البريد الإلكتروني: almounaataf@menara.ma

الجامعة المغربية..

بعض من عناصر أزمة حقيقة قديمة

وفي المؤسسات الفتية التي تزامن افتتاحها مع تعيين عدد منهم من حملة الدكتوراه الفرنسية تحمل هؤلاء كل ذلك رغم أنهم كانوا يعاونون الحيف الناتج عن مراسلة الكاتب العام للوزارة (2ماي 1986) نظرا لحاجة تلك المؤسسات وفي انتظار البث في المعادلة فهل سيجازوا بالتفكير لحقهم في معادلة معترف بها دوليا مع زملائهم من البلدان الأخرى وحتى في المغرب فيما بعد 20 فبراير 1997. إناس التدبير الذي لا يضع القيمة الأكاديمية العالمية نصب أعينه و يستمع لطبول مقربين له يريدونأولا و أخيرا إعطاء قيمة لأنفسهم، دون سند علمي، على حساب أبناء بررة لهذا الوطن العزيز، اعترف بكفاءتهم دوليا وفي جامعات عريقة و مصنفة من بين الأوائل عالميا، ومستغلين الحيف الحقيقي الذي يعانيه بقية الأساتذة المساعدين وحاملوا الشهادات لتبرير الظلم والجور عوض العمل الجدي على تصحيح كل الترهات التي يعاني منها الجسم الجامعي المريض. دولة الحق والقانون يقولون ويموازين القوى خرق القانون والأكاديمي يريدون ابنك يا مبادئ وأينك ياقيم ؟ فهلا ينتبه السياسي، وهذه أولى مهامه إلى مسؤوليته في العدل والإنخراط الحقيقي في العالمية عفا العولة عفا الحدائة عفا الديمقراطية ؟

الدكتور ادريس القسبي (يتبع)

العلمي وهما شديدي الإرتباط للحصول على جودة عالية. وعليه فإن التكوين في كليهما يسبق تحملهما معا وهذا هو الأساس في نظام الدكتوراه الموحدة وهو يعني توفير شروط مادية (أولها منحة) مناسبة لكل من يقبل لتهيئتها وفرنسا ارتأت أن تضمن أولا طاقما للتدريس (الأشغال التطبيقية أساسا والتوجيهية إن دعت الضرورة). وعليه أسست دكتوراه السلك الثالث والتي لا تدوم مبدئيا إلا أقل من سنتين وفي نفس الوقت سيتمكن الأجر المحصل من العمل كاستاذ مساعد على اقتصاد قيمة المنحة عند التكوين في ميدان البحث. لكن مع مرور الزمن لم يتم الحرص على مصالح المتدربين وبالمنظر لحجم الطاقم الذي يوقره هؤلاء للقدامى تم تمديد مدة السلك الثالث وفي حالات عدة أصبحت دكتوراه الدولة دكتوراه ثانية بكل منا في الكلمة من معنى ولكل أن يتخيل معاناة حملة دبلوم السلك الثالث بالمغرب مع إسقاطات هذه الوضعية. وهنا مسؤولية كل على حدة بيئة و واضحة.

وأخيرا وليس آخرا، لقد بين حاملو الدكتوراه الموحدة عن غير فرنسا على نفس الكفاءة، في التدريس و البحث، ونفس القدرة على المسؤولية، إن على مستوى الشعب أو اللجن أو المختبرات، مثلهم في ذلك مثل حملة دكتوراه الدولة ومنهم من هو حاليا عميد أو مدير بل حتى رئيس جامعة،

على مدى انخراطهم في ورش تاهيل المناولة المغربية وضمان جودة المؤسسة الجامعية المغربية أمام مثيلاتها سواء بأوروبا أو أمريكا الشمالية أو حتى باليابان.

يلمح المسؤولون إلى أن قيمة الدكتوراه الموحدة هي بين دبلوم السلك الثالث و دكتوراه الدولة لشرح مقترحهم. وعند الإجابة على بان هذا لا يفسر التمييز الذي عومل به حاملو الدكتوراه الفرنسية دون سواهم يهمسسون بان الخطأ في الحقيقة هو الاعتراف بمعادلة كل شهادات الدكتوراه الموحدة مع شهادة دكتوراه الدولة المغربية لكن العدد الكبير للذين قدموا من فرنسا لم يكن يسمح بالاستمرار في ذلك (يا سلام). للتذكير فحملة دكتوراه الدولة الذين تم إدماجهم بعد هذا التاريخ مطالبون بالأهلية ثم المباراة لولوج إطار استاذ التعليم العالي ككل حملة الدكتوراه الموحدة بما فيها الفرنسية و الوطنية الا يعني هذا الاعتراف ضمنيًا بمعادلتها فيما بينها.

ولتحديد المسؤوليات يجب الإجابة على عدة أسئلة أولها! لماذا إن لم يسرع في إصلاح النظام الأساسي وهذه مسؤولية القائمين على الشأن السياسي بتنسيق مع المسؤولين النقابيين إبان بداية المشكل.

الأساس الواقعي الثاني لمطالب هاته الفئة هو أن مهام الأستاذ الباحث حددت في مهمتي التدريس والبحث

بوضوحوا هذا لكل المتدخلين وعملوا كل ما بوسعهم لتجنب الأزمة داخل الجامعة وهامهم اليوم مجبرون على الاستمرار في إضراب بعضهم عن الطعام واعتصام آخرين لما يقارب 70 يوما.

فباختصار، يمكن إذا تلخيص الأزمة في فقدان الثقة في الطرف الأول من لندن الطرف الثاني وبالمقابل في عدم استيعاب الطرف الأول لحدة معاناة الطرف الثاني من وضعية شاذة ناتجة عن قرار إداري يخرق عدة مبادئ وأساسا النسق الأكاديمي المعولم (العالمي) أصلا. فتشبت الوزارة بشرط المباراة، التي أتى بها نظام 1997، لولوج إطار استاذ التعليم العالي يقابله رفض المعنويين المطلق لهذا الشرط لأنه ينطبق على كل الجدد المعينين بعد 20 فبراير 1997 بمن فيهم الوافدين من كل دول العالم بل وحتى حاملوا دكتوراه الدولة مغربية كانت أو فرنسية.

وإذا علمنا أن الحل الجذري لهذا المشكل يعني استرجاع تعويضات مالية منذ التوظيف دون الكلام عن جبر الضرر فقد فرضت عليهم الخدمة المدنية ولم يسمح لهم بالعديد من الامتيازات التي حصل عليها من أتوا من البلدان الأخرى. وقد بينوا عن مرونة كبيرة فيما يخص تواريخ إصلاح وضعياتهم. إنهم يكونون في العديد من المؤسسات الجزء الأكبر من الجسم المدرس وتشهد نسب اندماج متخرجي مؤسساتهم

في التكوين هو النظام الموحد للسلك الثالث وتبنت ميكانيزم الأهلية لضمان ضبط الموارد البشرية الجامعية في انتظار استكمال إصلاح النظام الأساسي لم يقم المغرب بهذا الاعتراف إلا عند تبنيه للقانون الأساسي ل 19 فبراير 1997 حينها فقط سيُعترف المغرب الكبير في قلوبنا، لكن الهش كما على المستوى الجامعي عالميا، نعم الهش- بما يعرفه العالم ألا وهو معادلة الدكتوراه الموحدة فيما بينها بما فيها بطبيعة الحال الفرنسية وحتى المغربية. لكن لم تصاحب هذا معالجة علمية لوضعية من التحقوا للعمل قبل هذا التاريخ والذين تم الإستهجان بهم بفرض اقدمية اعتبارية في نفس إطار استاذ مساعد الذي فرض عليهم ضدا على القيمة الأكاديمية والمُعترف بها في أعرق جامعات العالم باختلاف شواهد البلدان الأخرى.

2- الموقف الثابت للمضربين عن الطعام والمعتصمين: بتشبت المعنويين بالأمر بحقهم في أن يعاملوا بنفس ما عومل به حاملو الدكتوراه الموحدة من مختلف بلدان العالم الأخرى سواء المتقدمة أو المتخلفة منها باستثناء الفرنسية. ولم يبق هذا حقا في الدفاع عن النفس بل واجبا لأنهم يؤمنون على قيم جامعية وهي من أولى القيم المشتركة عند الإنسانية أو ما يسميه البعض اليوم العولة أو العالمية. وقد فعلوا كل ما يمكن فعله حتى

وصلت الوضعية الراهنة لملف الأساتذة الباحثين، حملة الدكتوراه الفرنسية الموحدة، المعينين قبل 20 فبراير 1997 أي في إطار القانون الأساسي السابق (17 أكتوبر 1975) إلى مازق حقيقي. فكيف الخروج منه ؟ هذه محاولة لرصد أهم عناصره:

الموقف الوزاري كما عبر عنه عبر قنوات عدة: اقترحت الوزارة حلا تؤكد فيه استثناء هؤلاء مما عاملت به حاملي الدكتوراه الموحدة المعينين في نفس الفترة أو قبلها، والذين كانوا يعينون في إطار استاذ محاضر ثم بعد أربع سنوات مباشرة في إطار استاذ التعليم العالي؛ فهي تريد إفراغ حملة الدكتوراه الفرنسية الموحدة في إطار استاذ مؤهل (التسمية الجديدة لاستاذ محاضر) وفتح باب المباراة لهم لولوج إطار استاذ التعليم العالي علما بان باقي دول العالم المتحضر رحبت بالتحاق فرنسا بنظام الدكتوراه الموحدة والتي تضمن أعلى مستوى لمن يريد الانخراط في برامج تاطير التكوين الجامعي و البحث العلمي وتم الاعتراف بالمعادلة مباشرة في كل جامعات العالم ما عدا ببعض الدول المتخلفة والتي كانت تعمل بالنظام الفرنسي القديم- والذي كان يميزها مع بعض مستعمراتها و محمياتها السابقة - تحت ذريعة بدعة الاستقلال الوطني. ففيما اعترفت فرنسا (إصلاح ساقاري 1984) بان الصواب